كردستان ليست شماعة لتعليق مشاكل البلاد عليها

فلاح مصطفى: قبلنا بـ17 % لإقليم كردستان لحين إجراء تعداد للسكان بالعراق

□ أربيل / المدى

أعلن مسؤول دائرة العلاقات الخارجية في حكومة اقليم كردستان فلاح مصطفى بانه "يجب ان يحصل اقليم كردستان على اكثر من ١٧٪، عندما قبلنا بهذه النسبة فإننا أبدينا المرونة في القبول بها لحين اجراء تعداد للسكان في العراق..

وقال مصطفى في بيان صحفي أن "صدام حسين برغم دكتاتوريته وفي اطار برنامج النفط مقابل الغذاء كان يمنح اقليم كردستان العراق الغذاء بنسبة ١٣-١٥٪، ولكن وقتها كانت نسبة السكان في العراق اقل من الوقت الحالي، وتصريحات المسؤولين العراقيين تشير إلى أن النسبة السكانية للمحافظات ازدادت بشكل كبير في حين أن نسبة السكان في الإقليم تراجعت".

وبخصوص المشاكل العالقة في البلاد، قال مصطفى "نعتقد ان أفضل حل لإخراج العراق من ازمته الحالية هو العودة الى الدستور العراقي وتلك الفقرات والمواد الدستورية التي تهيئ الارضية وتضع خارطة الطريق لمعالجة المشاكل، لأننا اذا نظرنا اليوم للعراق نجد ان العراق يعاني من مشاكل الخدمات والأمن، بالاضافة الى عدم وجود سياسة متعلقة بمستقبل العراق والمشاكل الموجودة بين بغداد واربيل". واضاف أن "حكومة الإقليم ابدت المرونة في العديد من المرات لمعالجة المشاكل مع بغداد لضمان الامن والاستقرار مستقبلا للبلاد، ولكن بغداد تتهرب دائما من ايجاد الحلول، وتقوم بالمزايدات السياسية وتغيير طبيعة المشاكل واظهارها بشكل اخر".

وحول المشاكل النفطية قال "لو كان مجلس النواب العراقي قد صادق على قانون النفط والغاز وبالاعتماد على الدستور العراقي فإن هذه المشكلة لم تكن لتتواجد الان، ومجيء هذه الشركات والاجنبية وبالاخص الامريكية دليل واثبات على ان السياسة النفطية لاقليم كردستان هي سياسة صحيحة وتستند إلى الدستور العراقي". وفي ما يتعلق بانعقاد المؤتمر الوطني المقرر قريبا، قال فلاح مصطفى "إذا لم تكن هناك إرادة سياسية لمعالجة المشاكل والالتزام بالدستور العراقي الذي صوت عليه الشعب العراقي وإذا لم نجعل الدستور طريقا لمعالجة المشاكل فان هذه المشاكل سوف تبقى في هذا الإطار".وتابع قائلا إن "عدم معالجة هذه المشاكل سببها عدم وجود إرادة سياسية قوية في بغداد لمعالجتها، ونتمنى من المسؤولين العراقيين عدم التهرب من هذه الحقيقة وان لا يجعلوا من كردستان كبش فداء، وان لا يجعلوا من كردستان شمّاعة لتعليق مشاكلهم عليها، لان إقليم كردستان نموذج للنجاح ونظام الحكم ونحن نستطيع تطوير نظام الحكم في الإقليم ويمكن ان يستفيد منه العراق أيضا".

لأول مرة.. دهوك تشهد زفافاً جماعياً من مختلف الأديان والطوائف والأماكن

□ عبد الخالق دوسكي / دهوك

قامت منظمة (مند) للمساواة بالتعاون مع منظمة (ألند) لدمقرطة الشباب بتنظيم عرس جماعي في دهوك والذي يعد أضخم عرس جماعي تشهده محافظة دهوك في تاريخها حيث اجتمع (١٠٠) زوج من العرسان في حدائق (بانوراما ازادي) ونظمت لهم حفلة أحياها عدد من الفنانين والمطربين الشعبيين في محافظة دهوك.

شيرزاد بيرموسا مدير منظمة (الند) لدمقرطة الشباب قال للمدى "نحن سعداء بتنظيم هذا المشروع الكبير حيث استطعنا أن نساعد شاب وشابة للبدء بإنشاء حياة جديدة ومهدنا لهم الطريق بالتسهيلات التي قمنا بها والتي استغرقت أكثر من ثلاثة أشهر، حيث قدمنا لهم المساعدات الممكنة من أثاث وتحضيرات وعشاء وفنادق وحفلة كبيرة في (بانوراما ازادي) ونتمنى أن نكون قد ساهمنا بحل جزء من مشاكل الشباب وخاصة مشكلة العنوسة التي بدأت بوادرها تظهر في المجتمع".

أما هيرش رشيد مدير منظمة (مند) للمساواة فأوضح أنهم قد بدأوا استعداداتهم لهذا العرس الجماعي منذ أكثر من ثلاثة أشهر موضحا بالقول "لقد ساهمت جهات عديدة في تنفيذ هذا العرس الجماعي الذي يشبه الكرنفال من أبرزها حكومة إقليم كردستان وعدد من الشركات الأهلية ومجموعة من الخيرين في محافظة دهوك وبالإضافة الى تنظيم هذا الحفل، فقد قمنا بشراء الأثاث المنزلي لهؤلاء العرسان والاجهزة الكهربائية مثل التلفزيون والثلاجة والمبردات وحجزنا لهم ليلة في فنادق من الدرجة الأولى في دهوك".

وبين هيرش أن العرسان والعرائس كانوا من فئات مختلفة من المجتمع "من بينهم الكرد والعرب والتركمان والمسيحيون والأيزيديون ومن داخل محافظة دهوك وخارجها كما أدخلنا عددا كبيرا من الذين يسكنون في المناطق المتنازع عليها مثل شيخان وسنجار و بعشيقة".

من جهة اخرى فقد أوضحت شرمين رشيد (إحدى العرائس) وهي من أهالي محافظة الموصل قائلة "نحن نشكر الجهات المنظمة لهذا العرس الجماعي وحقيقة نحن سعداء ولم نكن نتوقع أن تجري الأمور بهذا النسق الجميل وخاصة ان كل التكاليف من تجهيز العروسين كانت المنظمة قد تكفلت بها ونتمنى أن تتكرر هذه التجربة في السنوات القادمة وتصبح من المشاريع الحكومية لأنها تساهم في حل بعض مشاكل الشباب".

احمد إسماعيل احد العرسان الذين كانوا ضمن المئة عريس قال "إنها تجربة ناجحة بنظري ويا حبذا لو يتم تكرارها في بقية المحافظات العراقية وخاصة محافظات إقليم كردستان التي تتمتع بالاستقرار والأمن وخاصة أن هذه المناسبة صادفت اليوم الذي شنت فيه حملات الأنفال على منطقة باديناں من قبل النظام البعثي المباد". من جهتها، فقد تحدثت العروس وفاء عن هذا العرس الجماعي بقولها "شعور لا يوصف وأنا بين أخواتي وصديقاتي من العرائس ونحن نشارك في العرس الجماعي الذي أقيم في محافظة دهوك".

شيلان عروسة من قدمت من أربيل قالت "كنت قد عزمت مع عريسي على أن نقوم بالاحتفال بعرسنا بشكل تقليدي وبدون أي حفلة أو دبكة، لكن عندما سمعنا بهذا المشروع شاركنا فيه وأجده شيئا جميلا وقد استمتعت بهذا العدد الكبير من العرائس من حولي وفي يوم عرسي".

وقد وحضر هذا العرس الجماعي الذي تم تنظيمه في حدائق بانوراما ازادي في وسط مدينة دهوك جمهور غفير من المواطنين الذين اندهشوا من منظر هؤلاء العرسان وهم يسيرون بشكل طابور طويل وسط تلك الحدائق وسط أهازيج وأغاني المطربين الشعبيين وإطلاق الألعاب النارية التي أضاءت سماء دهوك.

كتابة على الحيطان

▪ عامر القيسي

الدباغ.. لا ضد ولا مع!!

السيد الدباغ ظهر في برنامج تلفزيوني ليزف لنا بشرى أن موقف الحكومة العراقية من الانتفاضة السورية "لا ضد ولا مع" وفي كل المقاييس فهي مبهمة، فلا اللاضد واضحة ولا اللامع واضحة أيضا. هل يقصد مثلا لا مع الانتفاضة ولا ضدها أم يقصد لا مع نظام بشار ولا ضده؟ الله أعلم

لكنه ربما أنقذنا من بعض الحيرة من تصريحه عندما قال "نحن نتعامل مع النظام السوري" ولم يوضح لنا أيضا أي نوع من التعامل يقصده، رغم الانتقادات الموجهة للحكومة العراقية بسبب موقفها من اللاجئين السوريين، وهي قضية إنسانية لا علاقة لها بالموقف السياسي كما قال الدباغ نفسه، لكن تصرفات الحكومة على أرض الواقع مغايرة تماما،من غلق المعابر إلى عدم الاستقبال في البداية إلى رفض معالجة الجرحى في المستشفيات العراقية، حسب المعارضة السورية،إلى التعامل المهين مع اللاجئين، بحسب تقارير صحفية، إلى إعلان وزارة الهجرة والمهجرين بأنها لا تستطيع أن تستوعب اللاجئين السوريين وتهيئ لهم المخيمات اللازمة لأقل من خمسة آلاف لاجئ، بحسب الدباغ، فيما تقول تقارير أخرى إن عددهم في العراق لا يتجاوز الأربعة آلاف، وربما لا يعلم الدباغ أن إقليم كردستان، بل ومحافظة واحدة منه هي دهوك استقبلت في مخيم دوميز أكثر من عشرة آلاف لاجئ!

مواقف الحكومة العراقية مما يجري في سوريا، مواقف تفتقد البعد الاستراتيجي ومحكومة للأسف بحسابات ضيقة بل وحتى طائفية وفيها نوع من التبعية لمواقف إقليمية ودولية، وهي مواقف متأرجحة، ففي المحافل العربية والدولية، يمتنع العراق عن التصويت على قرار ضد النظام السوري ومرّة أخرى يرفع يده موافقا وفي موقف ثالث يعلن تحفظه، ولم يتخذ حتى الآن الموقف الاستراتيجي المطلوب في الوقوف مع انتفاضة الشعب السوري ضد نظام البعث القاتل في سوريا، ليس في قتل السوريين فحسب بل في قتل العراقيين عبر احتضانه للمنظمات الإرهابية وتدريبها وتسهيل مرورها إلى العراق بل وتدفقها لتغرق شوارع وأرصفة البلاد بدماء العراقيين، سنّة وشيعة،عربا وكردا، مسيحيين ومسلمين،صابئة وايزيديين،أطفالا ونساء،شيوخا ورجالا، وهو سلوك إجرامي اعترف به السيد رئيس الوزراء وكانت هناك نية لرفع الموضوع إلى مجلس الأمن أو المحكمة الجنائية الدولية باعتبار ان أعمال النظام السوري تقع في خانة الجرائم ضد الإنسانية. ولا نشك أن ذاكرة السيد علي الدباغ ضعيفة إلى الدرجة التي نسي أو تناسى تلك الجرائم التي استباحت الدم العراقي فأصبحنا نتعامل مع النظام تحت نظرية "لا مع ولا ضد"!!

إن الاصطفاف مع انتفاضة الشعب السوري الشجاعة ستجنبنا الكثير من المتاعب والمشاكل القادمة بانتصار الانتفاضة والإطاحة بنظام بشار الاسد،وهي إطاحة قادمة وان طال زمنها وكثرت تضحياتها، ومن الغريب أن تبقى حكومتنا مراهنة على جواد خاسر في عالم المراهنات السياسية التي تحسب بدقة وحرفية ومهنية ورؤية مصلحية مستقبلية.

أما الخوف من القاعدة والسلفيين، وان كانت مشروعة،فإنها لا تبيح التفرج على شعب جار يذبح من الوريد الى الوريد تحت عباءة النظرية الذهبية للسيد الدباغ "لا ضد ولا مع"!!

معرض فوتوغرافي لمأساة الأنفال ودور دانيال ميتيران في دعم قضية الشعب الكردي

□ دهوك / المدى

بمناسبة الذكرى الرابعة والعشرين لمأساة الأنفال، وتقديراً ووفاءً لدور صديقة الشعب الكردي الراحلة دانيال ميتيران، تقيم المديرية العامة للثقافة والشباب في مدينة دهوك معرضاً فوتوغرافيا للصحفي والإعلامي شكري بروارى تحت عنوان (مدام دانيال ميتيران والكرد والأنفال) وذلك يوم الثلاثاء المصادف ٢٠١٢/٨/٢٨ في تمام الساعة الحادية عشرة صباحاً، على قاعة بانوراما آزادي في مدينة دهوك، برعاية الأستاذ آرام أحمد وزير شؤون الشهداء والمؤنفلين في حكومة إقليم كردستان.

وسيشارك في المعرض كل من المصور الصحفي جان لوك سيمون وباسكال شاريرون وشكري بروارى وبالتعاون من جريدة لامونتان وسط فرنسا ومنظمة فرنسا الحريات التي كانت تترأسها صديقة الشعب الكردي الراحلة دانيال ميتيران، وسيضم المعرض أكثر من ١٣٠ صورة تجسد حياة المؤنفلين في مخيمات اللاجئين في ماردين وديار بكر، وزيارات السيدة ميتيران إلى مخيمات اللاجئين في تركيا وفرنسا ودورها في التعريف بالقضية الكردية والإبادة الجماعية التي تعرض لها الكرد على يد النظام العراقي السابق.

وزارة الثروات الطبيعية تنفي مطالبة أميركا لشركاتها بعدم العمل في كردستان

أربيل توقف تدفق نفطها نهاية آب الجاري بانتظار المستحقات المالية للشركات من بغداد

□ أربيل / المدى

كشف مصدر مسؤول في وزارة الثروات الطبيعية في حكومة إقليم كردستان، أمس الأحد، عن قيام الوزارة بقطع الإمدادات النفطية من حقولها بسبب عدم تسديد الحكومة العراقية المستحقات المالية للشركات الأجنبية العاملة في الإقليم، مؤكدا أن هذا الإجراء سيدخل حيز التنفيذ نهاية الشهر الجاري ومعه سيتم إيقاف التصدير النفطي عبر الأنبوب التركي.

وقال المصدر لـ"شفق نيوز": إن "وزارة الثروات الطبيعة في حكومة إقليم كردستان بصدد إيقاف الإمدادات النفطية عبر شبكة الخطوط الرئيسة العراقية التركية"، موضحا أن "معدلات التصدير الحالية للإقليم تتجاوز ١٠٠ ألف برميل في اليوم الواحد".

وأشار المصدر إلى أن "الوزارة لها القدرة على تصدير اكبر من هذه الكميات"، مستدركا أن "على الحكومة العراقية الإيفاء بوعودها حول دفع المستحقات المالية للشركات لغرض الاستمرار في تصدير النفط".

وأضاف المصدر أن "الإقليم سيضطر الى إيقاف التصدير عبر الخط التركي لحين دفع مستحقات تلك الشركات التي تعمل على زيادة ورفع الإنتاج النفطي في حقول إقليم كردستان التي تصب بمصلحة العراق".

يذكر أن حكومة إقليم كردستان العراق في الأسبوع الأول من آب الجاري بعد توقف لفترة، مطالبة الحكومة العراقية بسداد المستحقات المالية للشركات الأجنبية العاملة في الإقليم. واستأنفت صادرات النفط بمعدل مائة ألف برميل يوميا بعد توقف دام أكثر من أربعة أشهر بسبب خلاف مدفوعات بقيمة ١,٥ مليار دولار بين سلطات الإقليم والسلطات المركزية في بغداد، وقال مسؤول كبير بحكومة كردستان إن استئناف ضخ النفط "بادرة حسن نية تجاه الحكومة المركزية".

وأضاف المسؤول نفسه أنه سيتم الاستمرار في ضخ الخام الشهر الجاري، ولكن إذا لم تحل بغداد مشكلة المدفوعات سيتم وقف الضخ، حيث تقول سلطات كردستان إن بغداد وضعت يدها على ١,٥ مليار دولار هي عبارة عن مستحقات الإقليم لدى شركات النفط الأجنبية العاملة في كردستان.

وقال وزير الثروات الطبيعية بحكومة كردستان أشتي هورامي إن صادرات نفط الإقليم سترتفع بسرعة إلى مئتي ألف برميل إذا دفعت بغداد المستحقات المذكورة.

وأبرمت حكومة الإقليم عقودا نفطية مع أكثر من ٤٠ شركة أجنبية لكن بغداد لا تعترف بتلك الاتفاقات، وتقول إنها غير قانونية نتيجة عدم الحصول على موافقتها. وتوجهت خلال الأشهر القليلة الماضية شركات نفط عملاقة إلى إقليم كردستان للاستثمار هناك الأمر الذي أغضب حكومة بغداد.

وتبلغ الاحتياطيات المؤكدة في كردستان العراق ٤٥ مليار برميل أي أكثر من ثلث إجمالي احتياطيات العراق البالغة ١٤٣ مليار برميل وفقا للتقرير الإحصائي السنوي لشركة بي.بي النفطية البريطانية، حيث تشكل الاحتياطيات العراقية ٨,٧ بالمئة من الاحتياطي النفطي العالمي.

وفي سياق متصل نفى وزير الثروات الطبيعية في إقليم كردستان الثلاثاء المنصرم، ان تكون الولايات المتحدة الأميركية قد طالبت شركاتها النفطية بعدم العمل والاستثمار في اقليم كردستان، وكانت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الأميركية فيكتوريا نولاند، قد قالت في تصريح أدلت به في وقت سابق "ينبغي على الشركات النفطية التعامل مع الحكومة الاتحادية في بغداد، وعدم إبرام عقود نفطية مباشرة مع إقليم كردستان، كالتي أبرمتها شركات اكسون موبيل وشيفرون الأميركيتين، وتوتال الفرنسية. بحسب وكالة فرانس بريس. وزادت بالقول انه "في ما يتعلق بالشركات الأميركية، نؤكد أن إبرام أي عقد لإنتاج أو استخراج النفط في أية بقعة من ارض العراق من دون موافقة سلطات الحكومة الفيدرالية في العراق، يعرض الشركات إلى تبعات قانونية". وأضافت نولاند ان "الشركات النفطية تقرر بنفسها أمور عملها، ولكن عدم وجود قانون فيدرالي في هذا الجانب في العراق، يتسبب بمشكلات وعراقيل كبيرة في مجال استثمار النفط".

في المقابل، قال وزير الثروات الطبيعية في إقليم كردستان آشتي هورامي إن "الأنباء التي تتحدث عن منع أميركا لشركاتها النفطية من العمل في إقليم كردستان لا أساس لها من الصحة، بل أن أعداد الشركات الراغبة في العمل بالإقليم في تزايد مستمر".

وأشار الى أن "تلك الأنباء لا تعدو على أن تكون دعائية من أشخاص يرغبون في أن تتخذ أميركا هذا الموقف، ولكن الولايات المتحدة لم تصدر هكذا تصريحات، ولم يتم تبليغنا بأمر من هذا القبيل في إقليم كردستان".

فيما كشفت لجنة النفط والطاقة في مجلس النواب عزمها إرسال وفد لزيارة وزارة النفط للقاء مسؤولي الوزارة، بعد أن أرسلت وفداً مماثلاً إلى إقليم كردستان في تموز الماضي.

وأوضح مقرر اللجنة النائب قاسم محمد في تصريح لـ PUKmedia، أن الوفد كان من المقرر أن يزور الوزارة قبل عيد الفطر، لافتاً إلى أن انشغال أفراد اللجنة بحضور جلسات المجلس الأخيرة للتصويت على بعض القوانين حال دون إرسال الوفد، مشيراً إلى أن الوفد سيزور الوزارة بعد عطلة العيد، ليطلع مسؤولو الوزارة على نتائج زيارة وفد اللجنة إلى أربيل وسماع آراء مسؤولي الوزارة للعمل على تقريب وجهات النظر بين الجانبين.

وأضاف قاسم أن اللجنة ستعد بعد زيارة وفدها لوزارة النفط تقريراً يضاف إلى التقرير الذي أعد بعد زيارة وفد مماثل للإقليم، وذلك ليكون هناك وضوح في الرؤيا والإطلاع عن كثب على رؤى حكومة إقليم كردستان والحكومة الاتحادية في ما يتعلق بالخلافات النفطية، لافتاً إلى أن التقرير النهائي سيرفع لاحقاً إلى رئاسة مجلس النواب.

توسع الانفتاح التجاري بين ديالى وكردستان

□ أربيل / المدى

أكد رئيس اللجنة المالية والاقتصادية في مجلس محافظة ديالى، توسع الانفتاح التجاري بين محافظة ديالى وإقليم كردستان، مشيرا إلى انخفاض التكاليف الاقتصادية لعمليات استيراد البضائع عبر منافذ الإقليم. وقال جليل إبراهيم إن "قرب المنافذ الحدودية في إقليم كردستان عن طريق سوريا وتركيا من محافظة ديالى وقلة التكاليف المادية لعمليات التبادل التجاري أسهمت في زيادة عمليات استيراد البضائع عبر الإقليم"، مبينا أن استيراد البضائع عبر كردستان أسهل واقل كلفة من الاستيراد عبر منافذ المحافظات الجنوبية. وأشار إبراهيم وهو قيادي في التحالف الكردستاني الى ان "التداخل والترابط القومي والإداري بين ديالى وكردستان" أنعش اقتصاد المحافظة وانعكس إيجاباً على الواقع الاقتصادي، داعيا إلى توسيع عمليات التبادل لتجاوز "التردي الاقتصادي الذي تعانيه ديالى بسبب الوضع الأمني المتوتر غالبا". وأعرب إبراهيم عن استعداد مجلس المحافظة لتسهيل عمليات الاستيراد التجاري عبر إقليم كردستان لجميع التجار ورجال الأعمال الراغبين بذلك بما يسهم في نهوض المحافظة ويصب في مصلحتها الاقتصادية. ويعزو متخصصون تدني الواقع الاقتصادي في ديالى إلى تدهور الوضع الأمني وتصاعد وتيرة العمليات الأمنية، وافتقار الحكومة الاتحادية الى سياسة للنهوض بهذا القطاع، فيما تشير الإحصائيات الرسمية إلى تدمير ٨٠٪ من البنى التحتية للمحافظة جراء أعمال العنف التي عصفت بالمحافظة.